

# أثر مقررات لجنة بازل 02 في ربحية المصارف

أ.د. حاكم محسن محمد الربيعي

جامعة الكوفة، العراق

أ.حيدر عبد الله السويقي

البنك المركزي العراقي، العراق

## الملخص:

تعد المصارف التجارية الركيزة الأساسية في النظام المالي الذي من خلاله يمكن للاقتصاد إن يؤدي وظائفه في أي بلد، ولاسيما في ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها أسواق النقد والمال العالمية، وما ترتب على ذلك من تجاوز المصارف للدور الذي تمارسه فما عاد يقتصر على دور الوساطة بل تعداه إلى الصيرفة الشاملة مما تطلب من الصناعة المصرفية الدولية إن تمتلك القدرة على مواكبة التطورات وممارسة الدور المنوط بها من خلال دراسة علمية دقيقة لما يمكن أن تتضمنه الصناعة المصرفية من مخاطر يمكن تفاديها بالتحوط فموضوع كفاية رأس المال المصرفي حظي بالاهتمام المتزايد ولاسيما في ظل ما شهده العالم من أزمات مالية ومصرفية وما ترتب على تلك الأزمات من آثار اقتصادية سلبية ناتجة عن أزمات مصرفية ومالية، وظل هذا الاهتمام يتزايد بصورة مستمرة من لدن المؤسسات المصرفية والمالية الدولية ومن أبرزها لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية التي سعت إلى إرساء أسس وقواعد رقابية من شأنها دعم هيكل النظام المالي العالمي بهدف إقرار السلامة المصرفية. لذا جاء هذا البحث للربط بين هذين المتغيرين وبيان أثر مقررات بازل 2 في ربحية المصرف كمحددات أو قيود تفرض على المصارف ومن هنا برزت أهمية هذا الموضوع للأهمية الكبيرة للقطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصرفية، المصارف، بازل 2، رأس المال.

## Abstract:

Commercial banks are the main pillar in the financial system, through which the economy can lead functions in any country, but what the world has witnessed the financial and banking crises, and the consequences that these crises the effects of economic negativity, resulting from the financial and banking crises, this continued interest by banking institutions and international financial, including the basel committee international on banking supervision, which sought to establish foundations and regulatory rules that will support the structure of the global financial system with a view to the adoption of banking safety.

**Key words :** Banking Institutions, Banks, Basel 2, Capital

## منهجية البحث:

### مشكلة البحث:

تواجه مصارف القطاع الخاص في أي اقتصاد وطني تحديات عديدة ومن بينها ما تتضمنه التشريعات القانونية. على الرغم من تأكيدات لجنة بازل في قواعدها المحددة على كفاية رأس المال في المصارف ألا إن نسبة كفاية رأس المال في المصارف العراقية تفوق النسبة المقررة من لدن لجنة بازل وهي 8% والبنك المركزي وهي 15% بعشرة أضعاف أو أكثر.

وتكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- هل لارتفاع نسبة كفاية رأس المال أثر في ربحية المصرف؟

2- ما سبب ارتفاع نسبة كفاية رأس المال؟

### أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي أحدثتها التحديات والمتغيرات الدولية وما ينتج عن ذلك من تحولات وتطورات متواصلة ومتجددة في أسواق النقد والمال العالمية مما تطلب من الصناعة المصرفية أن تمتلك القدرة على مواكبة تلك التحولات والتطورات وتؤدي مصارف القطاع الخاص دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ السياسات العامة للدولة ذات العلاقة بالاستثمار والتنمية الاقتصادية، لذلك تبرز أهمية الدراسة في كونها تلقي الضوء على العلاقة بين ربحية المصرف ومقررات لجنة بازل 2.

### أهداف البحث:

تتلخص أهداف الدراسة بالآتي:

- تحديد أثر مقررات لجنة بازل 2 في ربحية المصرف من خلال مؤشرات الربحية.
- قياس كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل 2.
- تحليل العلاقة بين مقررات بازل 2 وربحية المصرف.

### فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها:

(لا تتأثر ربحية المصرف بارتفاع وانخفاض نسبة كفاية رأس المال) ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

1- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية.

2- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات.

- 3- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الفائدة.
- 4- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وربحية السهم.
- 5- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال واستغلال الموجودات.
- 6- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومضاعف حق الملكية.

## عينة البحث

تتكون عينة البحث من سبعة مصارف عراقية وهي (مصرف بغداد، مصرف الائتمان، مصرف الشرق الأوسط، مصرف بابل، مصرف الاستثمار، مصرف الاتحاد، مصرف الخليج). وقد تم اختيار هذه المصارف للأسباب الآتية: لأنها مدرجة في سوق الأوراق المالية وحداثة البيانات المدرجة ودقتها ومقتضى ذلك يجب أن تقدم التقارير المالية السنوية إلى البنك المركزي وسوق الأوراق المالية أي يكون فيها إفصاح مالي فضلا عن دقة المعلومات التي تقدمها وكان أسلوب الاختيار عشوائيا.

## الجانب العملي للبحث:

### المحور الأول: تحليل نسب كفاية رأس المال

يقوم معيار معدل كفاية رأس المال على إلزام المصارف بضرورة الاحتفاظ بالحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال نسبة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر التي تكون أكثر حساسية للمخاطر ولكل أنواع الموجودات المصرفية على وفق نظام الأوزان المرتبطة بدرجة التصنيف الائتماني الممنوح للديون من لدى وكالات التصنيف الائتماني العالمية وأقرت اتفاقية بازل (1) عام 1988 ومن ثم اتفاقية بازل (2) عام 1999 بأن لا يقل معدل كفاية رأس المال عن (8%) من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. أما بالنسبة للعراق في ما يخص تطبيق معايير كفاية رأس المال في المصارف ومن تعليمات البنك المركزي العراقي فقد أشارت المادة (16) من قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 إلى احتفاظ المصارف في العراق في جميع الأوقات برأس مال لا تقل قيمة عما يعادل (12%) من القيمة الإجمالية لأصوله المحددة على أساس معدل مراعاة عنصر المخاطرة أو أي نسبة مئوية أعلى من ذلك تحددها لائحة البنك المركزي العراقي، ولغرض تطبيق هذا الشرط فقد عمدت اللوائح التنظيمية للبنك المركزي العراقي إلى تحديد نسبة كفاية رأس المال بـ (15%) من إجمالي الموجودات المصرفية المرجحة بالمخاطرة وبصورة تتسق مع المعايير الدولية والتي خفضت لاحقا إلى (12%) للمصارف الحكومية فقط. ولكن على الصعيد العملي تحتفظ جميع المصارف الخاصة بالعراق بنسب مئوية لكفاية رأس المال تزيد بأكثر من عشرة إضعاف النسبة المطلوبة بموجب لوائح البنك المركزي العراقي ويعزى ذلك بالدرجة الأساسية إلى الزيادة المضطربة في رؤوس أموال المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة بعد أن أجازت تعليمات البنك المركزي العراقي للمصارف العربية و الأجنبية المشاركة في رؤوس أموال المصارف الخاصة العراقية، قبال القيود المفروضة من البنك المركزي العراقي على منح الائتمان النقدي من المصارف الخاصة بما لا يزيد عن 70% من إجمالي الودائع المصرفية في المصرف.

وبين الجدول (2) نسب كفاية رأس المال لمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (25%) لسنة 2010 في مصرف بغداد كحد أدنى و(227%) لسنة 2007 في مصرف الاتحاد كحد أعلى وكان الفرق بين النسبة الأعلى والنسبة الأدنى يساوي(202%) وهو أعلى من نسبة الحد الأدنى في حين كان الوسط الحسابي يتراوح ما بين (41.92%) لمصرف الشرق الأوسط كحد أدنى و(161.54%) لمصرف الائتمان كحد أعلى وكان الفرق بين الوسط الحسابي الأدنى والأعلى يساوي(119.62%) وهو أعلى من الوسط الحسابي للحد الأدنى وقد بلغ المتوسط العام (91.56%). وكانت نسب كفاية رأس المال في مصارف عينة الدراسة وفي كل سنوات الدراسة تفوق النسبة المحددة من البنك المركزي وهي (15%) كحد أدنى.

جدول (1): نسب كفاية رأس المال لمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

الوحدة: %

المصارف السنوات	بغداد	الائتمان	الشرق الأوسط	بابل	الاستثمار	الاتحاد	الخليج	المتوسط العام
2006	58	53	44	128	51	218	65	88.14
2007	59.5	145	54.6	106	78	227	51	103
2008	73.5	174	39	121	58.8	194	35.4	99.39
2009	49	218	39	155	78	33	59.7	90.24
2010	25	217.7	33	116	49	49	49.2	77
الوسط الحسابي	53	161.54	41.92	125.2	63	144.2	52.06	91.56

المصدر: التقارير السنوية لمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

## المحور الثاني: تحليل مؤشرات الربحية

تتطلب سلامة العمليات المصرفية في المصارف التجارية ضرورة الاهتمام المسبق من المساهمين وممثلهم في الإدارة بمسألة تحليل وتقييم أداء المصارف بهدف التأكد من إن استراتيجية المصرف التي تضعها الإدارة العليا وتقوم بتنفيذها توازن بين المخاطرة والعائد وإن إجراءات تخفيف المخاطر لا تخل بتوفر الحماية اللازمة لأموال المساهمين والمودعين على السواء، وإن الهدف الأساس للمصرف التجاري هو تعظيم ثروة الملاك ويرتبط تحقيق هذا الهدف بعوامل عديدة من بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من المؤشرات يطلق عليها مؤشرات الربحية وتستخدم مؤشرات الربحية بوصفها واحدة من المؤشرات التي تعكس الأداء الكلي للمصرف وتؤثر مقدرة على توليد العوائد إذ تؤثر على حيوية وديمومة المصارف التجارية واستمرارية بقائها ولاسيما إن المصارف تعمل على تدعيم رأسمالها من خلال تخصيص جزء من عوائدها بوصفها احتياطات لرأس المال على وفق ما تحدده التعليمات الصادرة عن البنك المركزي بهذا الخصوص وتعد الأرباح من أهم عوامل جذب المتعاملين مع المصارف وزيادة ثقتهم بها.

لذا خصصت هذه الفقرة لتحليل مؤشرات الربحية وأبرزها:

أ-معدل العائد على حق الملكية (ROE)

ب-معدل العائد على الموجودات (ROA)

ج-صافي هامش الفائدة (NIM)

د-ربحية السهم (EPS)

هـ-استغلال (منفعة) الموجودات (AU)

و-مضاعف حق الملكية (EM)

### أولاً: معدل العائد على حق الملكية (ROE)

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على توليد العوائد من توظيف الأموال بهدف تعظيم ثروة المالكين فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فأنها تدل على قدرة إدارة المصرف على اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية وهو ما يسعى إليه المالكون إذ إنهم يسعون دائماً إلى معرفة ما يتحقق من عائد على حق الملكية (رأس المال الممتلك) ويبين الجدول (3) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (1.5%) في مصرف الاستثمار بعدها كحد أدنى و (35%) في مصرف الائتمان بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي لهذا المؤشر يتراوح بين (5.8%) لمصرف الاتحاد و(17.68%) لمصرف الشرق الأوسط إذ كان الفرق بين أعلى وسط حسابي وأدنى وسط حسابي هو(11.88) وهو أعلى من الحد الأدنى للوسط الحسابي وهذه النتائج التي تبلغ في متوسطها العام (12.32%).ألا إن المقارنة بين المصارف الخاصة العراقية عينة الدراسة تظهر تفاوتاً في معدل العائد على حق الملكية، ولا شك في إن هذه النتيجة تتوافق مع نتائج مؤشر مضاعف حق الملكية الذي سيتم التطرق إليه فيما بعد إذ يظهر إن أعلى وسط حسابي لهذا المؤشر قد بلغ (7.9مره) لمصرف الشرق الأوسط وأدنى وسط حسابي له هو (1.6مره) لمصرف الاتحاد وهذا ما يؤكد ارتباط مضاعف حق الملكية بعلاقة طردية مع معدل العائد على حق الملكية إن نمو معدل العائد على حق الملكية في مصرف الشرق الأوسط بالمقارنة مع مصارف عينة الدراسة الأخرى يعزى للنتائج الجيدة التي حققها المصرف في مختلف الأنشطة المصرفية سواء الداخلية منها أم الخارجية إذ إن النشاط الائتماني لمصرف الشرق الأوسط قد شهد تحسينات ملموسة في مختلف أنواعه من خصم الأوراق التجارية ومنح القروض و التسليفات والحسابات الجارية المدبنة وكان لتنشيط الائتمان الممنوح أثر واضح على نسبة النمو المذكورة.

الجدول (2): معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

الوسط الحسابي	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات المصارف
14.06%	11%	13.8%	20.7%	20%	4.8%	بغداد
16.24%	5.8%	5.4%	15%	20%	35%	الائتمان
17.68%	10.3%	15.5%	20.8%	28.6%	13.2%	الشرق الأوسط
8.44%	7%	6.5%	13%	7.7%	8%	بابل
10.78%	9.7%	7%	15.9%	19.8%	1.5%	الاستثمار
5.8%	11.5%	5%	4.8%	6%	1.7%	الاتحاد
13.26%	6.3%	12%	25.5%	18%	4.5%	الخليج
12.32%	8.8%	9.3%	16.52%	17.16%	9.8%	المتوسط العام

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من

2006 ولغاية 2010

### ثانياً: معدل العائد على الموجودات (ROA)

يوضح هذا المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته وقدرته في توجيه موجوداته نحو فرص استثمارية مربحة وتقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف من استثماراتهم لأموالهم ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح المتحققة من هذه الموجودات. ويبين الجدول (4) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (0.28%) لمصرف الاستثمار بعدها كحد أدنى و(6.6%) لمصرف الاتحاد بعدها كحد أعلى في حين كان يتراوح الوسط الحسابي ما بين (2.22%) لمصرف الشرق الأوسط كحد أدنى و (3.62%) لمصرف الاتحاد كحد أعلى إذ كان الفرق بين الوسطين (1.4%) وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (2.88%). وعند مقارنة معدل العائد على الموجودات بمعدل العائد على حق الملكية يتبين ان معدل العائد على حق الملكية يفوق معدل العائد على الموجودات بأضعاف ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض حق الملكية نسبة إلى الموجودات وهي ميزه تتميز بها كل المصارف إذ إن الأموال المتوفرة لديها تعود إلى المودعين وتقوم باستثمارها في مجالات معينة للحصول على العائد من هذا الاستثمار. وإن نتائج هذا المؤشر تظهر وقوف مصرف الاتحاد في مقدمة مصارف عينة الدراسة لتحقيقه مستوى أداء مرتفع نسبياً إذ حقق مصرف الاتحاد معدل عائد على الموجودات بوسط حسابي (3.62%) وهو أعلى وسط حسابي في العينة وهذه النتيجة تعكس حسن اتخاذ القرارات الاستثمارية لمصرف الاتحاد في التوجه نحو توظيف الأموال في موجودات عالية المخاطر مما يترتب عليها ارتفاع إيرادات النشاط الجاري نظراً لارتباط العائد المصرفي طردياً مع حجم المخاطر المصرفية. وعلى الرغم من حجم هذه الأموال الكبيرة كان معدل العائد على الموجودات لا يتناسب مع حجمها ويشير ذلك إلى تدني مستوى كفاءة إدارة التشغيل والاستثمار لهذه الأموال.

الجدول (3): معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

الوسيط الحسابي	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات المصارف
بغداد	1.4%	2%	3.5%	4.3%	0.9%	
الائتمان	1.3%	1.7%	4%	4.3%	3.3%	
الشرق الأوسط	1.5%	2.1%	2.3%	3.6%	1.6%	
بابل	2.1%	2%	4.3%	3.2%	3.9%	
الاستثمار	3.4%	2.3%	4.7%	5.9%	0.28%	
الاتحاد	6.6%	2.2%	3.3%	4.5%	1.5%	
الخليج	1.5%	2.7%	4.4%	3.6%	1.3%	
المتوسط العام	2.54%	2.07%	3.79%	4.2%	1.83%	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من

2006 ولغاية 2010

### ثالثاً: صافي هامش الفائدة (NIM)

يوضح هذا المؤشر الفرق بين الفوائد المستلمة والفوائد المدفوعة إذ كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل وتحسب هذه النسبة من قسمة صافي إيراد الفائدة على إجمالي الموجودات المصرف وهذا المؤشر يقيس مدى قدرة المصرف في استغلال موجوداته في توليد إيرادات.

و يبين الجدول (5) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت هذه النسبة تتراوح ما بين (-2.5%) لمصرف الشرق الأوسط بعدها كحد أدنى و (4.6%) لمصرف بابل بعدها كحد أعلى وكان الفرق بين الحد الأعلى والأدنى هو (7.1%) وهو أعلى من المتوسط العام لمصارف العينة مجتمعه في حين كان يتراوح الوسط الحسابي ما بين (-1.04%) لمصرف الشرق الأوسط كحد أدنى و (2.63%) لمصرف بابل كحد أعلى وكان الفرق بين الوسط الحسابي الأدنى والأعلى هو (3.67%) وهو أعلى من المتوسط العام وهذه النتائج تبليغ في متوسطها العام (0.36%). وهذا يعكس قدرة مصرف بابل على استغلال (استثمار) موجودات بشكل أفضل من المصارف الأخرى في العينة مما يمكنه من تحقيق أعلى صافي هامش فائدة , إذ إن صافي إيراد الفوائد يمثل الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة في مصرف بابل الأثر الأكبر في زيادة صافي هامش الفائدة وكان ذلك بسبب ازدياد إيرادات النشاط الجاري, أما بالنسبة لمصرف الائتمان والشرق الأوسط والخليج فقد حقق وسطاً حسابياً بالسالب وهذا ما يدل على إن إدارة المصرف كانت تدفع فوائد إلى المودعين لا تقل كثيراً عن الفوائد المتحصلة عليها من منح القروض أو بسبب الظروف الاقتصادية التي لا تشجع على الاقتراض.

الجدول (4): صافي هامش الفائدة للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

الوسط الحسابي	2010	2009	2008	2007	2006	لسنوات المصارف
0.8%	1.3%	0.09%	(0.06%)	1.3%	1.4%	بغداد
(0.1%)	(0.14%)	(0.1%)	(1%)	0.1%	0.6%	الائتمان
(1.04%)	0.3%	(0.9%)	(2.5%)	(1.4%)	(0.7%)	الشرق الأوسط
2.63%	2%	2.6%	4.6%	0.35%	3.6%	بابل
0.65%	1.12%	(0.57%)	(0.47%)	0.29%	2.9%	الاستثمار
0.45%	3.3%	0.35%	(1.5%)	(0.32%)	0.4%	الاتحاد
(0.85%)	(0.58%)	(1.07%)	(1.9%)	(1.2%)	0.5%	الخليج
0.36%	1.04%	(0.06%)	(0.40%)	(0.126%)	1.24%	المتوسط العام

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من

2006 ولغاية 2010

#### رابعاً: ربحية السهم (EPS)

يوضح هذا المؤشر ربحية السهم علماً إن القيمة الاسمية للسهم هي دينار واحد أو واحد ريال بالنسبة إلى المصارف القطرية ولذلك اعتمد على رأس المال المدفوع ويعبر هذا المؤشر عن مستوى الأداء المتمثل بنصيب السهم الواحد (الدينار الواحد) من الربحية وإن ارتفاع هذا المؤشر دليل على حسن الأداء وارتفاع مستوى الكفاءة ويحسب من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على عدد الأسهم (رأس المال المدفوع).

ويبين الجدول (6) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح ربحية السهم ما بين (0.01 دينار) لمصرف بابل بعدها كحد أدنى و(0.54 دينار) لمصرف بغداد بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي لهذا المؤشر يتراوح ما بين (0.07 دينار) لمصرف الاتحاد كحد أدنى و(0.29 دينار) لمصرف بغداد كحد أعلى وهو أعلى من المتوسط العام إذ بلغ المتوسط العام لهذه النتائج (0.18 دينار) وكان الفرق بين الوسط الحسابي الأعلى والأدنى هو (0.22 دينار). إذ كانت هذه النسب في ارتفاع وانخفاض ويعود سبب ذلك إلى عدم استقرار حجم الأرباح المتحققة بحسب النشاط المصرفي والمالي خلال سنوات الدراسة ونلاحظ من خلال الجدول (6) إن الانخفاض في ربحية السهم لمصرف بغداد بشكل تدريجي على الرغم من تحقيقه أعلى وسط حسابي يعود ذلك إلى زيادة رأس المال المدفوع بشكل تدريجي إذ وصل عام 2010 إلى (100 مليار دينار بعد أن كان (52 مليار دينار في عام 2006).

الجدول (5): ربحية السهم للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 و لغاية 2010 (بالدينار)

الوسيط الحسابي	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات المصارف
0.29	0.13	0.18	0.28	0.30	0.54	بغداد
0.22	0.08	0.07	0.20	0.30	0.47	الائتمان
0.26	0.13	0.21	0.32	0.47	0.18	الشرق الأوسط
0.12	0.09	0.07	0.18	0.09	0.1	بابل
0.14	0.11	0.09	0.20	0.26	0.02	الاستثمار
0.07	0.14	0.05	0.05	0.07	0.02	الاتحاد
0.18	0.07	0.14	0.42	0.23	0.05	الخليج
0.18	0.11	0.12	0.24	0.25	0.19	المتوسط العام

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006

و لغاية 2010

### خامسا: استغلال (منفعة) الموجودات (AU)

يوضح هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استغلال موجوداته المتوفرة لديه في تحقيق الإيرادات خلال السنة المالية، إذ إن الإدارة الكفؤة والقادرة على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب الذي يحقق عائد أفضل مقابل مخاطر أقل هي الإدارة القادرة على استغلال موجوداتها في الاستثمار و كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشر على حسن الاداء ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الإيرادات على الموجودات. و يبين الجدول (7) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 و لغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (3.5%) لمصرف الائتمان بعدها كحد أدنى و(15.5%) لمصرف الاتحاد بعدها كحد أعلى في حين كان يتراوح الوسط الحسابي ما بين (6.2%) لمصرف بغداد كحد أدنى و(10.5%) لمصرف الاستثمار بعدها كحد أعلى وكان الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى للوسط الحسابي يبلغ (4.3%) وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (8.3%). وإن سبب تحقيق مصرف الائتمان أدنى نسبة هو إن مصرف الائتمان في السنوات الأخيرة ازدادت موجوداته إذ وصلت عام 2010 (594) مليار دينار بعد إن كانت عام 2008 (337) مليار دينار ولكن رغم هذه الزيادة في حجم الموجودات انخفضت الإيرادات إذ كانت تبلغ في عام 2008 (38) مليار دينار إذ وصلت إلى (20) مليار دينار عام 2010 مما أدى إلى انخفاض نسبة استغلال الموجودات.

الجدول (6): مستوى استغلال الموجودات للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنويات	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
المصارف	5.3%	8.9%	8%	5%	4%	6.2%
بغداد	5.3%	8.9%	8%	5%	4%	6.2%
الائتمان	6%	10.4%	11.3%	6.8%	3.5%	7.7%
الشرق الأوسط	6%	7%	7.8%	6.5%	5.3%	6.5%
بابل	7%	10.5%	9.9%	7.7%	7.2%	8.6%
الاستثمار	8%	14.6%	13.8%	7.3%	8.6%	10.5%
الاتحاد	6.3%	10%	9.7%	6.3%	15.5%	9.6%
الخليج	7.2%	8.6%	11.7%	8.3%	7.6%	8.7%
المتوسط العام	6.7%	10%	10.3%	6.8%	7.4%	8.3%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 و لغاية 2010

#### سادسا: مضاعف حق الملكية (EM)

يوضح هذا المؤشر مقدار القرارات المالية التي تتخذها إدارة المصرف بشأن استخدام أموال الغير (الودائع) في هيكلها المالي مقارنة بحقوق الملكية وبما يؤدي إلى تعظيم العائد على حق الملكية وإن المصارف التجارية تستخدم بصورة كبيرة (التمويل بأموال الغير) وهي أموال ذات الكلفة ثابتة أو منخفضة لزيادة العائد على حقوق الملكية و نادرا ما تستخدم القروض في التمويل، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة إجمالي الموجودات على حق الملكية. و يبين الجدول (8) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (1.1مره) لمصرف الاتحاد بعدها كحد أدنى و (8.9مره) لمصرف الشرق الأوسط بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي يتراوح ما بين (1.6مره) لمصرف الاتحاد كحد أدنى و (7.9مره) لمصرف الشرق الأوسط كحد أعلى وهو أعلى من المتوسط العام وكان الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى للوسط الحسابي يبلغ (6.3مره) وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (4.6مره). ويعبر هذا المؤشر عن مقدار حجم الموجودات مقابل حق الملكية أي كم مره حجم الموجودات بمقدار حق الملكية فأن ارتفاعه يعني إن حق الملكية منخفض، وانخفاض هذا المؤشر يعطي للمودعين ثقة وأمان أكثر بالمصارف ذات النسبة المنخفضة وفي حالة ارتفاعها يعطي العكس.

الجدول (7) مضاعف حق الملكية للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 و لغاية 2010(مره)

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف
المصارف	8	7.3	5.8	4.8	5.6	بغداد
الائتمان	4.4	3.3	3.6	4.6	10.6	الائتمان
ا لشر ق	6.9	7.4	8.9	8.1	8.4	ا لشر ق
الأوسط	3.4	3	3.1	2.3	2.1	الأوسط
بايل	2.8	3	3.1	2.3	2.1	بايل
الاستثمار	2.8	3.1	3.4	3.4	5.4	الاستثمار
الاتحاد	1.7	2.2	1.5	1.3	1.1	الاتحاد
الخليج	4.3	4.4	5.8	5	3.4	الخليج
ا لمتو سط	4.5	4.4	4.6	4.2	5.2	ا لمتو سط
العام	4.6	4.4	4.6	4.2	5.2	العام

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 و لغاية 2010

### المحور الثالث: تحليل علاقة الارتباط والتأثير

لغرض معرفة علاقات الارتباط والتأثير بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة (Yn) التي هي مؤشرات الربحية، إذ إن (X) تمثل نسبة كفاية رأس المال، إذ تم اعتماد معادلة الارتباط (r) لقياس قوة العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة، ولمعرفة التغيير الحاصل في مؤشرات الربحية من خلال تأثير نسبة كفاية رأس المال إذ تم اعتماد معامل التفسير ( $R^2$ ).

#### أولاً: الارتباط

لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة للمصارف عينة الدراسة تم اعتماد معامل الارتباط (بيرسون) ثم اعتماد اختبار T لتحديد وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معين أو عدم وجودها بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة , إذ تكون هذه العلاقة معنوية إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية و غير معنوية في حالة العكس. وفيما يأتي عرض لنتائج اختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة للمصارف عينة الدراسة. يتضح من الجدول (9) والخاصة إن هناك اختلاف في معدلات الارتباط بين المتغير المستقل (X) الذي يمثل نسبة كفاية رأس المال والمتغيرات المعتمدة (Yn) وهي مجموعة من المؤشرات الربحية في المصارف عينة الدراسة (بافتراض  $n=1,2, \dots, 6$ ). ويبين الجدول (9) نتائج علاقات الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية و كما يأتي:

### 1-الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و معدل العائد على حق الملكية (Y1,X).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.897) بين (y1,x) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين ، وبلغت قيمة T المحسوبة (3.513) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية).

### 2-الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و معدل العائد على الموجودات (Y2,X).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.738) بين (y2,x) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين ، وبلغت قيمة T المحسوبة (1.892) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات).

### 3-الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الفائدة (Y3,X).

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.803) بين (y3,x) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين أي إن زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل سلبي على صافي هامش الفائدة وهذا يفسر منطقيا وبشكل صحيح بأن لنسبة كفاية رأس المال علاقة بهذا المؤشر، و بلغت قيمة T المحسوبة (2.332) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الفائدة).

### 4-الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و ربحية السهم (Y4,X).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.861) بين (y4,x) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين ، وبلغت قيمة T المحسوبة (2.937) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و ربحية السهم).

### 5-الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و استغلال الموجودات (Y5,X).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.777) بين (y5,x) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين ، وبلغت قيمة T المحسوبة (2.135) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة

(2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و استغلال الموجودات).

### 6-الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و مضاعف حق الملكية (Y6,X).

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.312) بين (y6,x) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين أي إن زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل سلبي على مضاعف حق الملكية وهذا يفسر منطقيا وبشكل صحيح بأن لنسبة كفاية رأس المال علاقة بهذا المؤشر, و بلغت قيمة T المحسوبة (-0.569) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومضاعف حق الملكية).

الجدول (8): نتائج علاقات الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية (Yn,X2)

Y6 مضاعف حق الملكية	Y5 استغلال الموجودات	Y4 ربحية السهم	Y3 صافي هامش الفائدة	Y2 العائد على الموجودات	Y1 العائد على حق الملكية	المعتمد المستقل
-0.312	0.777	0.861	-0.803	0.738	0.897	معامل الارتباط r
-0.569	2.135	2.937	2.332	1.892	3.513	قيم اختبار T
NS	S	S	S	NS	S	طبيعة العلاقة
(T) الجدولية 2.132						

\*تشير NS إلى إن العلاقة غير معنوية (Non significant).

\*تشير S إلى إن العلاقة معنوية (significant).

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

### ثانيا: التأثير

ومعرفة فيما إذا كان هنالك تأثير للمتغير المستقل نسبة كفاية رأس المال على مؤشرات الربحية في المصارف عينة الدراسة تم اعتماد R<sup>2</sup> معامل التفسير ثم اعتماد اختبار F لتحديد وجود علاقة تأثير معنوية عند مستوى معين أو عدم وجودها بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة، إذ تكون هذه العلاقة معنوية إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وغير معنوية في حالة العكس.

وفيما يأتي عرض لنتائج اختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة للمصارف عينة الدراسة. يتضح من الجدول (10) بأن هنالك اختلاف في قيم معامل التفسير  $R^2$  بين المتغير المستقل (X) والمتغيرات المعتمدة (Yn) والتي تمثل مجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس الربحية في المصارف عينة الدراسة (بافتراض  $n=1,2,\dots,6$ ) إذ إن X تمثل نسبة كفاية رأس المال. ويبين الجدول (10) نتائج معامل التفسير واختبار F بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية وكما يأتي:

### 1- تأثير نسبة كفاية رأس المال في معدل العائد على حق الملكية (Y1,X).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.804) بين (y1,x) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x تفسر ما مقداره (80.4%) من التغيرات الحاصلة في y1 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (12.342) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية).

### 2- تأثير نسبة كفاية رأس المال في معدل العائد على الموجودات (Y2,X).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.544) بين (y2,x) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x تفسر ما مقداره (54.4%) من التغيرات الحاصلة في y2 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (3.578) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات).

### 3- تأثير نسبة كفاية رأس المال في صافي هامش الفائدة (Y3,X).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.644) بين (y3,x) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x تفسر ما مقداره (64.4%) من التغيرات الحاصلة في y3 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (5.437) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الفائدة).

### 4- تأثير نسبة كفاية رأس المال في ربحية السهم (Y4,X).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.742) بين (y4,x) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x تفسر ما مقداره (74.2%) من التغيرات الحاصلة في y4 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (8.624) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54)

عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و ربحية السهم).

### 5-تأثير نسبة كفاية رأس المال في استغلال الموجودات (Y5,X).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.603) بين (y5,x) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x تفسر ما مقداره (60.3%) من التغيرات الحاصلة في y5 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (4.558) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال واستغلال الموجودات).

### 6-تأثير نسبة كفاية رأس المال في مضاعف حق الملكية (Y6,X).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.097) بين (y6,x) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x تفسر ما مقداره (9.7%) من التغيرات الحاصلة في y6 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.324) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و مضاعف حق الملكية).

الجدول (9): نتائج معامل التفسير واختبار F لنسبة كفاية رأس المال و مؤشرات الربحية (Yn,X)

المعتمد	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6
المستقل	العائد على حق الملكية	العائد على الموجودات	صافي هامش الفائدة	ربحية السهم	استغلال الموجودات	مضاعف حق الملكية
معامل التفسير $R^2$	0.804	0.544	0.644	0.742	0.603	0.097
قيم اختبار F	12.342	3.578	5.437	8.624	4.558	0.324
طبيعة العلاقة	S	NS	S	S	S	NS

(F) الجدولية 4.45

\*تشير NS إلى إن العلاقة غير معنوية (Non significant).

\*تشير S إلى إن العلاقة معنوية (significant).

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

## الاستنتاجات والتوصيات:

### الاستنتاجات:

#### 1-الجانب النظري

- إن العمل المصرفي دائماً يواجه مجموعة من المخاطر المصرفية التي تعكس أثارها بشكل سلبي في ربحية المصرف إذا ما تم إدارتها بشكل صحيح.
- تركز مقررات لجنة بازل 2 على ثلاث دعائم أو ركائز أساسية هي: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية، وانضباط السوق. وقد حددت تلك الدعائم بهدف التعامل مع ما تواجهه المصارف من تحديات عديدة ناتجة عن الانفتاح الاقتصادي وما يسفر عنه من زيادة حدة المنافسة، وما تبع ذلك من تطورات متلاحقة ألزمت المؤسسات والهيئات التشريعية المالية وعلى رأسها لجنة بازل بوضع تلك الدعائم التي من شأنها تحقيق أهداف الأطراف المرتبطة بالعمل المصرفي كافة.
- على الرغم مما وفرته مقررات لجنة بازل 2 للمصارف من أساليب سليمة وآمنة ضمن رقابة مستمرة وواعية فيما يتعلق بكفاية رأس المال المصرفي، فرضت في الوقت نفسه ضغوطاً جديدة على هذه المصارف على صعيد قياس المخاطر وإدارتها مع أعباء إضافية للرقابة الداخلية والخارجية وزيادة رأس المال.
- إن زيادة رأس المال ليست هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق كفاية رأس المال فكم من مصرف كان يتمتع برأسمال قوي ولكن سوء عمليات الإشراف والرقابة الداخلية أدى إلى إخفاقها.
- ترتب على صدور مقررات بازل 2، الحاجة الماسة للمصارف العراقية إلى وكالات التقييم (التصنيف) الائتماني وهذا يوجب على المصارف دعم موقفها الائتماني الإيجابي بمزيد من الشفافية والإفصاح لتحسين درجة تصنيفها لما يترتب على ذلك من تحقيق ميزة تنافسية بين المصارف.

#### 2-الجانب العملي

- أظهرت النتائج إن نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة أعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي وهذا يدل على سوء العمليات الاستثمارية وسوء إدارة المخاطر.
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام وجود علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والمؤشرات الآتية (معدل العائد على حق الملكية وصافي هامش الفائدة وربحية السهم واستغلال الموجودات) وغير معنوية مع المؤشرات الأخرى.
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام وجود علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والمؤشرات الآتية (معدل العائد على حق الملكية وصافي هامش الفائدة وربحية السهم واستغلال الموجودات) وغير معنوية مع المؤشرات الأخرى.

## التوصيات:

- نتيجة لظهور تباين في أداء المصارف عينة الدراسة كان من الضروري على إدارة تلك المصارف إجراء تعديلات وتغييرات بإدارة موجوداتها وهذا ما أوضحته مؤشرات الربحية.
- دراسة وتحليل الفرص الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة قبل اتخاذ قرار الاستثمار بها.
- تحقق المبادلة المناسبة بين المخاطرة والعائد بغية تعظيم ثروة المساهمين في المصرف من خلال الاستثمار الناجح.
- ضرورة إعادة النظر في المعايير التي تستخدمها المصارف العراقية الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي، ولاسيما معيار رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة، وذلك بإعادة النظر في الكيفية التي يتم على أساسها احتساب ذلك المعيار مما تتضمنه مكوناته، سواء المتعلقة برأس المال (الأساسي والتكميلي) أم المتعلقة بالموجودات المرجحة بالمخاطر، مع الآخذ بالحسبان كلاً من المخاطر المصرفية، وتقييم الائتمان على وفق ما حددته وكالات التقييم الائتمانية العالمية.
- حث إدارة المصارف العراقية على إيجاد آلية للسيطرة على نسبة كفاية رأس المال وجعلها على وفق المقررات الصادرة عن لجنة بازل.
- ينبغي إن يتعدى الدور الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي في تأمين سلامة المراكز المالية للمصارف التأكد من قضية الالتزام بمعايير كفاية رأس المال المصرفي إلى التأكد من وجود الضمانات الكافية للتسهيلات الممنوحة ووجود الانسجام والاتساق الكامل بين آجال مصادر الأموال واستخداماتها.
- العمل على حسن إدارة المخاطر عن طريق تحقيق القدرة على قياس كل أنواعها وإنشاء إدارات خاصة بمتابعة تنفيذ السياسة المتبعة بالنسبة للمخاطر وتقوية الرقابة الداخلية وتفعيل دورها بحيث تستطيع توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل.

## المراجع:

1. الجميل، سمر كوكب، «المؤسسة العربية المصرفية التحديات والخيارات في عصر العولمة»، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي - الإمارات، 2002.
2. الربيعي، حاكم محسن محمد، «ألازمه المالية العالمية - الأسباب والمضامين والتداعيات»، ط1، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف، 2009.
3. الربيعي، حاكم محسن و راضي، حمد عبد الحسين، «حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر»، ط1، دار اليازوري، عمان، 2011.
4. السعودي، جميل الزيدانيين، «أساسيات في الجهاز المالي-المنظور المالي»، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999.
5. هالوود، سي بول وماكدونالد، رونالد، «النقود والتمويل الدولي»، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2007.
6. فرليند، تشارلز، «المستجدات المتعلقة بالمقترح الجديد لكفاية رأس المال»، صندوق النقد العربي، الاجتماع الحادي عشر للجنة الرقابة المصرفية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، الإمارات، 8 يناير 2002.
7. ماجدة احمد، «الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل»، مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن، 2002.
8. اتحاد المصارف العربية، «موجهات لجنة بازل الجديدة وآثارها على الصناعة المصرفية العربية»، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع- 270، بيروت، 2003.
9. اتحاد المصارف العربية، «الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة المصرفية وأبعاده للمصارف العربية»، مجلة اتحاد المصارف العربية، مج 20، ع- 33، بيروت، 2000.
10. حشاد، نبيل، «دليلك إلى اتفاقية بازل11: المضمون و الأهمية والأبعاد»، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004.
11. الشاهد، سمير، «المصارف الإسلامية ومتطلبات لجنة بازل 2 وإدارة مخاطر التشغيل»، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع-299، بيروت، لبنان، 2005.
12. فوتيادس، نيكولاس، «تأثيرات اتفاق بازل-II على الأنظمة المصرفية العربية ومقتضيات الالتزام به» - مجلة اتحاد المصارف العربية، ع- 269، 2003.
13. مجلة اتحاد المصارف العربية، «إدارة المخاطر المصرفية»، ع- 286، 2004.
14. سعيد، عبد السلام لفته «المخاطرة الائتمانية وأثرها على سياسات الإقراض: دراسة تطبيقية على عدد من المصارف العراقية»، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 1996.
15. التقارير المالية السنوية لمصرف لمصارف عينة البحث، للمدة من 2006 ولغاية 2010.

16. Hull, John., «Risk Management and Financial Institutions», 2<sup>nd</sup> ed, Pearson Prentice Hall, USA, 2010.
17. Pilbeam, Keith, «Finance Financial Markets», 3<sup>rd</sup> ed, Palgrave Macmillan, New York, 2010.
18. Rose, Peter S., «Commercial Bank Management», 4<sup>th</sup> ed, McGraw-Hill, USA, 2002. 4- Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia C., «Bank Management & Financial Services», 7<sup>th</sup> ed, McGraw-Hill, USA, 2008.